مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

انعكاسات التفاعلات السياسية ببرقة على مدونات الرحالة الإنجليز ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

*عطية سليمان عطية بومعلومة[1]
[1]باحث ماجستير قسم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة عمر المختار

الملخص
ترتكز هذه الدراسة على مقاربة تاريخية تحليلية ومقارنة لقراءة مدونات الرحالة الإنجليز المبعوثين إلى إقليم برقة بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بهدف تتبع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة. وقد كشفت الدراسة عن ملامح حقبتين مفصليتين: الأولى؛ الحقبة القرمانلية التي اتسمت بانحسار سلطة طرابلس المركزية وتنامي النفوذ القبلي في الدواخل وما رافقه من اضطرابات، تخللها استقرار هش إبان حكم يوسف باشا . والثانية؛ العهد العثماني حيث حاولت الإدارة العثمانية بسط نفوذها، غير أنها واجهت تمدد الحركة السنوسية التي أسست لنظام محلي موازٍ دمج بين السلطتين الروحية والزمنية. وتؤكد الدراسة أن هذه الرحلات، التي دُعمت من الجمعية الملكية الجغرافية والبحرية البريطانية، حملت أبعاداً استراتيجية لخدمة المصالح البريطانية، كاشفةً عن ضعف التحصينات الساحلية وتعقيد المشهد القبلي. وتخلص إلى أن تلك الكتابات تشكل مرجعاً وثائقياً حيوياً لفهم ديناميكيات السلطة في برقة، وتوثق فصلاً مهماً من التنافس الأوروبي على شمال إفريقي.

الكلمات المفتاحية: برقة، الرحالة الإنجليز، الأسرة القرمانلية، العهد العثماني الثاني، الحركة السنوسية، التنافس الدولي، الجمعية الملكية الجغرافية، التاريخ السياسي الليبي.

Reflections of Political Interactions in Cyrenaica on the Chronicles of British Travelers (18th–19th Centuries)

* Attia Suleiman Attia Boumalouma [1]
[1] Master's student, Department of Modern and Contemporary History, Omar Al-Mukhtar University

Abstract
This study employs an analytical and comparative historical approach to examine the chronicles of British travelers dispatched to the region of Cyrenaica during the 18th and 19th centuries. It aims to trace the political, social, and economic transformations of the region throughout this period.
The study identifies two pivotal eras: The Karamanli Era: Characterized by the recession of Tripoli's central authority and the rise of tribal influence in the hinterlands, leading to periods of instability intermittently punctuated by a fragile peace during the reign of Yusuf Pasha Karamanli. The Ottoman Era: During which the Ottoman administration attempted to extend its control but was challenged by the expansion of the Senussi Movement. The latter established a parallel local system that integrated spiritual and temporal authorities.

*المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني zzxom33@gmail.com تاريخ استلام البحث 16 مارس 2026 استلام رد المحكمين 30أبريل 2026 تم قبوله 2 يونيو 2026 تاريخ النشر 20 يونيو 2026

The study asserts that these journeys—supported by the Royal Geographical Society and the British Admiralty—carried strategic dimensions aimed at serving British interests. They exposed the vulnerability of coastal fortifications and the complexity of the tribal landscape. The research concludes that these writings constitute a vital documentary reference for understanding the dynamics of power in Cyrenaica and documenting a significant chapter of European competition for influence in North Africa.

Keywords: Cyrenaica, British Travelers, Karamanli Dynasty, Second Ottoman Era, Senussi Movement, International Competition, Royal Geographical Society, Libyan Political History.

المقدمة

شكل إقليم برقة، إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فضاءً جيوسياسيا بالغ التعقيد ومسرحا لتجاذبات سياسية واجتماعية عميقة؛ حيث تقاطعت فيه إرادات الهيمنة وتعددت مراكز النفوذ بين السلطة القرمانلية المتعثرة، والإدارة العثمانية المباشرة التي سعت لبسط نفوذها، في ظل صعود قوى محلية ذات ثقل قبلي وديني حاسم. وفي خضم هذا المشهد المضطرب، برزت مدونات الرحالة الإنجليز كمقاربة معرفية استثنائية، متجاوزةً أدب الرحلات التقليدي لتُشكّل أرشيفاً سياسياً مبكراً. فهذه النصوص لا تكتفي برصد الواقع الاجتماعي، بل تقدم تشريحاً ضمنياً لديناميكيات السلطة وتوازناتها، وتفضح في الوقت ذاته إرهاصات التنافس الإمبريالي المبكر على هذا الثغر الاستراتيجي من الشمال الإفريقي. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحّة لإعادة استنطاق هذه الوثائق المعاصرة، والانتقال بها من مربع "الوصف الجغرافي" إلى فضاء "التحليل السياسي الاستراتيجي.

تتأسس هذه المقاربة البحثية على تضافر المنهجين التاريخي التحليلي والنقدي المقارن؛ مستهدفةً تفكيك البنية السردية لنصوص الرحالة الإنجليز عبر إخضاعها لأدوات النقد الداخلي والخارجي. لا تكتفي الدراسة بسرد الروايات الإنجليزية، بل تسعى لاستنطاق المسكوت عنه في خطابها، ومقاطعتها نصياً وتاريخياً مع المصادر العثمانية والمحلية. وتنهض الرؤية المنهجية هنا على مسلمة أساسية: إن تقارير هؤلاء الرحالة لم تكن مجرد مذكرات لاستكشاف المجهول، بل هي نصوص محملة بشيفرات سياسية وأمنية، تعكس ملامح التوجه الاستعماري البريطاني وترصد توازنات القوى المحلية والإقليمية. كما جرى توظيف المقاربة الوصفية التحليلية كأداة مساندة لتأطير الظواهر الاجتماعية التي أفرزت تلك التحولات السياسية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من اقتحامها لمساحة بحثية قلما حظيت بالتمحيص الكافي في الهيستوغرافيا الليبية الحديثة؛ ألا وهي "القراءة التفكيكية للمضامين السياسية في الأدبيات الاستطلاعية الأجنبية". تُسلط الدراسة الضوء على شهادات عيان وثّقت أدق التفاصيل لمرحلة مفصلية، كاشفةً عن مكامن الخلل الإداري في العهد القرمانلي، وعقم السياسات المركزية في العهد العثماني الثاني، وصولاً إلى تتبع المخاض الذي ولّد الحركة السنوسية ككيان سياسي ديني أسس لنموذج سياسي بديل وموازٍ. وتُعد هذه النصوص، علاوة على قيمتها التوثيقية، مفتاحاً لفهم جدلية العلاقة بين هوامش الإقليم ومركزه في طرابلس، وبين فاعلي الداخل الليبي وقوى الهيمنة الخارجية.

تتبلور إشكالية البحث في محاولة تفكيك الشيفرة السياسية لمدونات الرحالة عبر طرح التساؤل الجوهري الآتي: **إلى أي** مدى نجح العقل الاستطلاعي الإنجليزي في تشخيص واقع السلطة في إقليم برقة، وكيف عبرت سردياتهم عن ميزان القوى القائم بين المركز العثماني والزعامات القبلية والمحلية؟

وتنبثق عن هذا المحور تساؤلات فرعية مكملة:

كيف أدارت السلطات العثمانية والمحلية ملف هؤلاء الرحالة أمنياً وسياسياً؟ ما هو حجم الارتداد السياسي والمجتمعي الناجم عن تحركاتهم في الداخل البرقاوي؟ هل شكلت هذه التقارير والمشاهدات قاعدة البيانات الأولى التي وجهت على أساسها بوصلة السياسة الخارجية البريطانية تجاه ليبيا؟

اعتمدت الدراسة على قاعدة صلبة من المصادر الأولية، يتصدرها الأرشيف الاستطلاعي للرحالة أنفسهم (مذكرات وتقارير: جيمس بروس، فريدريك هورنمان، القبطان بلاكير، الأخوين بيتشي، جيمس هاملتون، وروبرت سميث). وعضدت هذه الوثائق بطيف من المراجع والدراسات العربية والمعربة لمؤرخي التاريخ الليبي (بازامة، الدروقي) والمستشرقين (جون رايت، إتليو موري).

وللإحاطة الدقيقة بجوانب الموضوع، انتظمت مادة البحث في المحاور الرئيسة الآتية:

- المحور الأول: التتبع الكرونولوجي للرحالة الإنجليز في برقة ودوافعهم.
- المحور الثاني: قراءة لمشاهدات الرحالة حول بنية النظام السياسي والإداري في الإقليم.
- المحور الثالث: ردود فعل السلطات الحاكمة والقوى المحلية.

أولاً: التتبع الكرونولوجي للرحالة الإنجليز في برقة ودوافعهم.

مثّلت الحقبة التاريخية المحصورة بين عامي (1765 و1860م) مرحلة مفصلية في تاريخ إقليم برقة، إذ شهدت تدفقاً لافتاً لبعثات الرحالة الإنجليز الذين تحركوا بظهيرٍ مؤسساتي ودعمٍ مباشر من الجمعيات الكشفية والهيئات العلمية التابعة للتاج البريطاني؛ وهو ما أضفى على مهامهم طابعاً استطلاعياً منظماً تجاوز مجرد الرغبة في الاستكشاف الجغرافي إلى فتح آفاق معرفية واستراتيجية شاملة للوقوف على المكونات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للإقليم. وفي صدارة هذا الحراك الاستطلاعي المبكر، يبرز اسم جيمس بروس (1730–1794 م) كأحد الرواد الأوائل الذين توغلوا في إقليم برقة، مشكلاً بمدوناته حجر الزاوية في الأرشيف البريطاني حول المنطقة، وممهداً الطريق لمن تلاه من الرحالة لرسم خارطة متكاملة لواقع الإقليم وتوازناته الداخلية.

وُلد جيمس بروس عام 1730م، نشأ في كنف أسرة اسكتلندية أرستقراطية، وتلقى تكوينه العلمي الرصين في مدينة إدنبرة. وقد شكّل رحيل زوجته المبكر نقطة تحول مفصلية في مسيرته؛ إذ اتخذ من الترحال وسيلةً لتجاوز أزمته الشخصية، فقاده المسير صوب إسبانيا والبرتغال. وهناك، في مدريد، انكبّ بروس على سبر أغوار المخطوطات العربية المحفوظة في خزانة مكتبة الإسكوريال(El Escorial) ، وهو ما صقل ملكاته اللغوية وأمده بذخيرة معرفية مكنته لاحقاً من فك شفرات التفاعل مع الشرق. ومع حلول عام 1763م، تقلد منصب قنصل بريطانيا في الجزائر، لتكون هذه المحطة الدبلوماسية بمثابة منصة الانطلاق الاستراتيجية لسلسلة رحلاته الكبرى التي اجتازت ربوع شمال إفريقيا ابتداءً من عام 1765م، واضعاً بذلك اللبنات الأولى لمشروعه الاستكشافي الطموح. (Bruce,1953, p128–135)

على مدى أكثر من عام، طاف بروس في الجزائر وتونس، ثم اتجه شرقًا إلى ليبيا، حيث أقام ستة أشهر، زار خلالها مدينة طرابلس، ثم انتقل إلى مدينة بنغازي. غير أن الاضطرابات بين القبائل البرقاوية أجبرته على التوقف عن استكشاف المزيد، كما أدى غرق سفينته وما عليها من أدوات إلى تغيير مسار رحلته. كان وجوده في إقليم برقة قصيرًا ومقتصرًا على محيط بنغازي، مع زيارات قصيرة إلى منطقة توكرة وواحة أوجلة، ثم توجه إلى طلميثة بنية الانضمام إلى قافلة

الحجاج المغاربية المتجهة شرقًا نحو قورينا و مدينة درنة ثم مدينة الإسكندرية، إلا أن أخبار الاضطرابات حالت دون إتمام هذه الرحلة.(Bredin 2001,p17)

مع تزايد التوسع الاستعماري الفرنسي في المشرق، واحتدام الصراع بين فرنسا وإنجلترا حول بسط النفوذ في شمال إفريقيا، أنشأت إنجلترا سنة 1788م الجمعية الملكية الجغرافية Royal Geographical Society، التي اتخذت من إقليمي طرابلس وبرقة بوابتين استراتيجيتين لاكتشاف القارة الإفريقية.(محمد، 2003،ص263) ويعزى هذا الاختيار إلى جملة من العوامل الجغرافية والتاريخية، لعل أبرزها الموقع المحوري للساحل الليبي الذي مثّل حلقة وصل بين إفريقيا الوسطى الاستوائية وبلاد السودان الغربي، فضلًا عن الروابط التجارية العريقة التي جمعت طرابلس وبنغازي بمناطق السودان الواقعة جنوب الصحراء.(الدجاني،ص89) على العموم، مع بداية تأسيسها عام 1788م، اضطلعت الجمعية الملكية الجغرافية برعاية عدد من الرحلات الاستكشافية إلى إقليم برقة، بغرض دراسة أوضاعه وفق منهجية علمية منظمة. وفي هذا الإطار أوفدت الجمعية وليام لوكاس William Lucas، الذي كان يشغل منصب نائب قنصل إنجلترا في المغرب، حيث تمكن من الوصول إلى إقليم فزان، وكتب ملاحظات ذات أهمية حول المناطق التي اجتازها. غير أنّ رحلته تعثرت ولم تكتمل إلى إقليم برقة نتيجة للصعوبات والعوائق التي واجهته أثناء مسيره.(موري،1984، ص8–9)

في أعقاب رحلة وليام لوكاس، غدت برقة محطة جاذبة للمستكشفين الإنجليز، وموضع اهتمام الهيئات والجمعيات الجغرافية التي أولت عناية خاصة بدراسة أوضاع الإقليم بتفاصيله الدقيقة. وفي هذا السياق، أوفدت الجمعية الملكية الجغرافية الرحالة الدكتور فريدريك هورنمانFrederick Horniman ، المولود في مدينة هالدشايم Haldesheim بألمانيا سنة 1772م والمتوفى في إفريقيا عام 1801م، بعد أن قضى قرابة ثلاث سنوات في الصحراء. وقد وضعت الجمعية له خط سير محدد، قضى بعبور الصحراء الليبية من الشرق إلى الغرب.(ويلارد 1967، ص202–203) وانطلاقًا من ذلك، بدأ هورنمان رحلته سنة 1798م من القاهرة، متوجهًا إلى واحة سيوة، ومنها إلى واحة أوجلة، ثم واصل مسيره حتى بلغ مدينة مرزق، عاصمة فزان وفق تعبيره. وبذلك يُعدّ هورنمان أول رحالة أوروبي يتمكن من اجتياز الصحراء الليبية من الشرق إلى الغرب. (هورنمان،1968،ص58)

من نتائج الثورة الفرنسية (1789–1794م) أن علاقات فرنسا مع الممتلكات العثمانية في شمال أفريقيا أصبحت أكثر انسجامًا مقارنةً بعلاقاتها مع الدول الأوروبية الأخرى، إذ كانت المعاهدات بين فرنسا وولايات الشمال الأفريقي تُبرم مباشرة مع الحكام المحليين. وقد مكّن ذلك فرنسا من تعزيز نفوذها في هذه المناطق، حيث ترك افتتاح القنصلية الفرنسية في طرابلس بصماته على سياسة الأسرة القرمانلية في أواخر القرن الثامن عشر، (بروشين، 2001، 202) ولا سيما في عهد يوسف باشا القرمانلي الذي كان ميّالًا إلى فرنسا، ولم يكن في توجهاته الخارجية ميّالًا إلى الإنجليز.(بازامة،1994،ص191) وفي السياق ذاته، نشط الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط آنذاك، وتنامت مصالح الولايات المتحدة في ولاية طرابلس الغرب،(عبدالكريم،2001،ص ص 13–17) خصوصًا بعد الحرب الليبية–الأمريكية (1801–1805م).(راجع: الجواشي،2022، ص ص246–252)

آثار النشاط السياسي الفرنسي في إيالة طرابلس، إلى جانب تنامي المصالح الأمريكية في البحر المتوسط، مخاوف الإنجليز، الأمر الذي دفع البحرية الملكية Royal Navy إلى تعيين القبطان إدوارد بلاكير Edward Blacker، المولود في مدينة ديلن Dylan عام 1779م، قائدًا على الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط خلال الفترة الممتدة بين عامي

1810–1811م. وقد أتاح له هذا المنصب القيام بزيارة إلى إقليم برقة عام 1811م، كتب خلالها خمس رسائل تناولت الجغرافيا الطبيعية لمدن برقة وأوضاعها السياسية والعسكرية. (عبيدالله،2025، ص ص18–19)

لما اتجهت أنظار البحرية الملكية إلى ولاية طرابلس الغرب، وتطلعت إلى استكشاف دواخلها أولت اهتمامًا بدراسة أرضها ومواردها وثرواتها وتاريخها وآثارها. وفي هذا السياق، أوفدت هنري سميث Henry Smith، الذي أصبح فيما بعد أدميرالًا في البحرية الملكية البريطانية. كان سميث يشغل آنذاك رتبة كابتن على متن إحدى السفن الإنجليزية في البحر الأبيض المتوسط. وفي عام 1816م، اقترح على الأدميرال إدوارد بلليو Edward Bellew، الذي كان برفقته في تونس، القيام برحلة إلى مدينة لبدة الكبرى، والتي بدأها بالفعل في العام نفسه. وبعد عودته، رفع مقترحًا إلى الأميرالية يدعو فيه إلى تنظيم حملة كشفية شاملة لساحل سرت وبرقة.(Rekowska, pp59–65)

وقد رافق سميث في رحلته، التي امتدت بين عامي 1821–1822م، الملازم فردريك غوليام بيتشي Frederick Gwilliam Beachy، وهو ضابط بارز سبق له أن شارك في رحلة استكشافية قطبية برفقة الكابتن دافيد بوكان David Buchan، وقد كُلف من قبل سميث على وجه الخصوص بدراسة الجوانب الهيدروغرافية والطوبوغرافية. أمّا في الجانب الأثري، فقد رافق سميث الرسام هنريكو بيتشي Henrico Peche، شقيق الضابط فردريك، وكان مقيماً في مصر منذ زمن طويل بصفته سكرتيراً للقنصل الإنجليزي هنري سالت. وقد أنجزت البعثة المهمة الموكلة إليها والمتمثلة في دراسة ساحل سرت وبرقة، وجمعت خلالها حصيلة وافرة من الملاحظات والتحقيقات. وبناءً على هذه الرحلة، ألّف الأخوان بيتشي كتاباً شاملاً غنيّاً بالمعلومات والرسوم، ومصحوباً بعدد وافر من الخرائط. (موري، ص ص 27–29) وفي عام 1826م، نشرا تقريراً مهماً عن برقة تحت عنوان "الإجراءات المرعية لرحلة أفريقيا الشمالية Procedures for the North Africa trip " (كاكيا، 1975،ص191).

شهد منتصف القرن التاسع عشر اهتمامًا متزايدًا من جانب إنجلترا بإيفاد الرحالة والمستكشفين إلى شمال إفريقيا، في إطار يجمع بين البحث العلمي وخدمة المصالح الاستراتيجية. وفي هذا السياق برز الرحالة الاسكتلندي جيمس هاميلتون، المعروف بلقب الأب هاميلتون Abbé Hamilton، الذي وصل إلى بنغازي في أواخر مايو 1852م قادمًا من مالطا على متن مركب تجاري يُعرف باسم Pace. مكث هناك حتى يوليو 1852م، ثم غادر في الأسبوع الأول من يوليو برفقة المرشد محمد العدولي لبدء رحلته الاستكشافية. ابتدأ مساره بزيارة درنة في يوليو 1852م، ثم توجه إلى (شحات الحالية) حيث بقي بضعة أيام لإجراء تنقيبات أثرية. وبعدها واصل رحلته إلى طلميثة وتوكرة قبل أن يعود إلى بنغازي ليستريح وينجز بعض الإجراءات الرسمية. ومن هناك انطلق نحو الداخل، فزار أجدابيا ثم واحات أوجلة وجالو وأجخرة خلال أواخر صيف 1852م، ومنها تابع إلى واحة سيوة في خريف العام نفسه، حيث اعتقل وسُجن. ولم يُفرج عنه إلا بعد تدخل سعيد باشا، الذي أرسل قوة عسكرية بقيادة حسن آغا نقلته إلى القاهرة في أواخر 1852م (هاملتون، 2008، ص17). وبذلك أنهى رحلته العلمية التي استغرقت تسعة أشهر، ووثق نتائجها في كتاب صدر بلندن عام 1856م.(فيرو،1994،ص484)

لكن حضوره لم يتوقف عند البعد العلمي، إذ برز مجددًا في طرابلس ما بين 1855 و1856م، حيث اعتقل بتهمة التآمر مع الزعيم المتمرّد غومة المحمودي لإعادة حكم أسرة القره مانلي. وتشير الوثائق العثمانية والبريطانية – التي جمعها الباحث جون رايت John Wright – إلى أن الباب العالي رفض محاكمته، وأصدر أوامر في يونيو 1856م بإبعاده نهائيًا. فغادر طرابلس على متن السفينة الحربية العثمانية "سِياد" يوم 24 مايو 1856م إلى القسطنطينية، ومنها

عبر مضيق الدردنيل وسط إجراءات أمنية مشددة، ثم غادر الأراضي العثمانية نهائيًا على متن باخرة فرنسية متجهة إلى أثينا يوم 23 أغسطس 1856م.(Wright, 2006 pp59–67)

تكشف المرسلات العثمانية والبريطانية التي أستند عليها جون رايت عن حجم التعقيدات الدبلوماسية التي أحاطت بتحركاته، وتبرز صورته كشخصية غامضة جمعت بين الاهتمام العلمي والطموحات السياسية، وربما لعبت دور العميل المزدوج في شمال إفريقيا.

شكل ضباط البحرية البريطانية في القرن التاسع عشر عنصراً محورياً في جهود الاستكشاف العلمي والأثري بشمال إفريقيا، إذ لم تقتصر مهامهم على الجانب العسكري والبحري، بل امتدت لتشمل دراسة الجغرافيا والآثار خدمةً للمصالح العلمية والإمبراطورية. وفي هذا السياق برزت رحلة كل من روبرت مردوخ سميث وإدوين أغستوس بورشر، وهما ضابطان في البحرية البريطانية، التقيا في مالطا سنة 1859م، وقررا تنظيم بعثة أثرية إلى قورينايكا بين عامي 1860–1861م بدعم من الأدميرالية والمتحف البريطاني.(Murdoch Smith, p7)

كان الهدف من البعثة رسم الخرائط الطبوغرافية للإقليم وتوثيق المقابر والمعابد بالرسوم والصور الفوتوغرافية، وحصل أفرادها على فرمان عثماني يجيز لهم التنقيب ونقل بعض القطع الأثرية. انطلقت الرحلة من طرابلس إلى بنغازي، ثم واصلوا إلى قوريني حيث اتخذوا أحد القبور الصخرية قرب معبد أبولو مقراً لهم. وقد جُمعت نتائج هذه الحملة في كتاب صدر سنة 1864، تضمن نصوصاً وخرائط وصوراً فوتوغرافية، وكان من أوائل الأعمال الأثرية المصوّرة في برقة. (Rekowska, pp80–83)

هكذا يمكن القول أنه قد شكل تدفق الرحالة الإنجليز إلى إقليم برقة خلال الفترة الممتدة بين 1765 و1860م مرحلة مفصلية في التعرف على هذا الإقليم ودراسة مكوناته المختلفة. فقد أتاح هذا الحضور المبكر للرحالة، بدعم من الهيئات والجمعيات الجغرافية البريطانية، توثيق رحلاتهم وملاحظاتهم بشكل منهجي، ما جعل برقة مركزًا للرحلات الاستكشافية التي جمعت بين الفضول العلمي والمصالح الاستراتيجية. وتستند هذه الرحلات إلى خلفية منظمة وممنهجة، ساهمت في تكوين قاعدة معرفية واسعة عن الإقليم، بما يمهد الطريق لدراسة تفاصيل أكثر دقة حول الجوانب السياسية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، يأتي المحور التالي ليتناول مشاهدات الرحالة الإنجليز للأوضاع السياسية في إقليم برقة، كامتداد طبيعي لما بدأته هذه الرحلات من استكشاف وتوثيق علمي.

ثانياً: قراءة لمشاهدات الرحالة حول بنية النظام السياسي والإداري في الإقليم.

ستحوذت الأسرة القرمانلية على مقاليد السيادة في إيالة طرابلس الغرب وإقليم برقة حقبةً تاريخية تجاوزت القرن وربع القرن (إسماعيل، 1966، ص323)؛ فمنذ اعتلاء أحمد باشا القرمانلي سدة السلطة عام 1711م، نجح في صياغة كيان سياسي وراثي ذي نزعة استقلالية، متحرراً بشكل ملموس من التبعية المباشرة لمركزية الباب العالي العثماني (برنيا، 1985، ص221). وقد تمكن القرمانلي، خلال عهده الممتد حتى عام 1745م، من إرساء دعائم هيمنته السياسية والعسكرية على كافة ربوع الولاية، وفي مقدمتها إقليم برقة الذي أخضع فعلياً لسلطة المركز (عبيدالله، 2013، ص24).

ومع انتقال عباءة الحكم إلى نجله الأصغر، محمد القرمانلي (1745–1754م)، بدأت ملامح المناورة السياسية داخل البيت الحاكم تتبلور في أطرٍ أكثر تعقيداً؛ إذ انتهج الأخير استراتيجية 'الإبعاد السياسي' تجاه شقيقه الأكبر عبر تعيينه والياً على إقليم برقة. ولم تكن هذه الخطوة مجرد تفويض إداري، بل كانت تدبيراً سياسياً استهدف تحييد الشقيق الأكبر عن

مركز القرار في طرابلس، ووأد أي تطلعات مشروعة له في المطالبة بالعرش، لضمان استقرار السلطة في يد الفرع الحاكم الجديد (فيرو، 1994، ص309).

آلت مقاليد السلطة في إيالة طرابلس إلى علي باشا القرمانلي عام 1754م، وهو لا يزال في ريعان شبابه ليمتد حكمه حقبةً زمنية عريضة حتى عام 1793م. وفي خضم هذه الولاية الطويلة، وتحديداً في عام 1766م، حطّ الرحالة الاسكتلندي جيمس بروس رحاله في الأراضي الليبية وهو في طريقه صوب الإسكندرية؛ ليوثق بمدوناته فصلاً مهماً من التحديات الجيوسياسية والطبيعية التي اكتنفت إقليم برقة آنذاك. رسم بروس صورةً قاتمة للمسار الجغرافي الذي اجتازه، واصفاً التضاريس الصحراوية الممتدة لبرقة بالقسوة المفرطة؛ حيث شكلت الكثبان الرملية العميقة عائقاً بنيوياً أمام حركة التنقل، إلى الحد الذي أجبر البعثة على استنزاف طاقة خيولها التي كانت تغوص في الرمال المتحركة بحثاً عن مسالك صلبة. ولم تكن وعورة الطبيعة هي الهاجس الوحيد، بل إن التواجد الكثيف للقبائل العربية على طول المسارات شكل 'متغيراً أمنياً' مقلقاً؛ إذ هيمنت حالة من الحذر الوجودي على الرحالة والتجار خشية الصدامات أو الاعتراضات التي كانت سمةً لتلك المناطق الخارجة عن السيطرة الفعلية للمركز. وعند وصوله إلى **بنغازي**، وثق بروس حالةً من التردي السياسي والمعيشي الصادم؛ حيث وجد المدينة ترزح تحت وطأة حصارٍ خانق فرضته القبائل المجاورة، ما أفرز واقعاً مأساوياً تمثل في مجاعةٍ فتكت بالسكان. وزاد من تعقيد المشهد السوسيوسياسي تدفق النازحين من قبيلة 'أولاد عبد' الذين التجأوا إلى المدينة عقب هزيمتهم في نزاعات قبلية، مما ضاعف من الضغط على الموارد المتهالكة أصلاً، وكشف عن هشاشة القبضة الإدارية للدولة في حماية الحواضر الساحلية تجاه التغول القبلي في الدواخل. (Bruce, p18–21)

تُبرز مشاهدات الرحالة بروس في برقة خلال ستينيات القرن الثامن عشر صورة دقيقة لطبيعة الأوضاع السياسية في الإقليم إبان حكم علي باشا القرمانلي. فعلى الرغم من خضوع المنطقة اسميًا لسلطة الأسرة القرمانلية في طرابلس، فإن السيطرة الفعلية على الداخل كانت بيد القبائل المحلية، ما انعكس في انتشار مظاهر انعدام الأمن وصعوبة التنقل عبر الصحراء، إذ شكّلت القبائل مصدر تهديد دائم للقوافل والتجار. كما يجسد وصف بروس لحصار مدينة بنغازي من قِبل القبائل المجاورة حالة الاضطراب السياسي وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية خطيرة، حيث عانى السكان من المجاعة وسقط العديد من الضحايا، في وقت زاد فيه نزوح بعض القبائل المهزومة – مثل أولاد عبد – من تعقيد الأزمة الداخلية للمدينة. ويكشف هذا الواقع عن هشاشة السلطة المركزية في برقة آنذاك وضعف قدرتها على فرض النظام أو حماية المراكز الحضرية، مما جعل الإقليم يعيش حالة من التشتت السياسي والإداري اتسمت بتوازنات قبلية متغيرة وصراعات مستمرة، الأمر الذي مهّد لاحقًا لبروز أهمية برقة في الحسابات الاستعمارية الأوروبية.

ومما يعزز هذا التفسير ما أشار إليه محمد مصطفى بازامة في مؤلفه، إذ ذكر أنّ سنة 1766م كانت عامًا عصيبًا سبقتها سنتان من الجفاف، تخللتهما صراعات قبلية في الغرب وأخرى في الشرق، في حين كان علي باشا يواجه ضغوطًا متزايدة من الأساطيل الأوروبية التي سعت إلى استغلال الأوضاع القاسية التي تمر بها البلاد.(بازامة،1994،ص146) وفي هذا السياق برز الاهتمام البريطاني ممثلًا في الجمعية الملكية الإنجليزية، التي كانت تتابع بقلق التطورات في شمال أفريقيا، وجعلت من نشاطها العلمي والاستكشافي أداةً لتعزيز المصالح الاستعمارية البريطانية في البحر المتوسط، مستغلةً ضعف السلطة القرمانلية وتراجع قدرتها على ضبط التوازنات المحلية.

بدأ نشاط الجمعية، بإيفاد الرحالة لوكاس عام 1788م، غير أنّ رحلته توقفت في مصراتة ولم تُستكمل نتيجة عدم دعمه من قبل الحاكم لمواصلة رحلته (روسي، 1991، ص468)، وكذلك كانت الظروف السياسية السائدة آنذاك غير

ملائمة. وتؤكد هذه الواقعة ما أشار إليه الرحالة جيمس بروس، وما أورده المؤرخ محمد مصطفى بازامة، من أنّ ولاية طرابلس بوجه عام، وإقليم برقة . الذي يشكّل محور هذا البحث . كانت تشهد أوضاعًا سياسية مضطربة وغير مستقرة. وفي إطار جهودها واصلت الجمعية مساعيها في إرسال مبعوثين آخرين، من أبرزهم فريدرك هورنمان الذي أوفدته في نهاية القرن الثامن عشر ليستكمل مشروعها الاستكشافي، رغم ما اكتنفها من صعوبات سياسية وأمنية.

في عام 1796م، قدّم الرحالة فريدريك هورنمان مقترحًا إلى الجمعية الملكية الأفريقية(تأسست الجمعية الملكية الأفريقية في 9يونيو1788) يهدف إلى إنجاز اكتشافات علمية جديدة لصالحها. وبعد موافقة الجمعية، جرى إعداد خطة مفصلة لمسار رحلته، تبدأ بالسفر إلى فرنسا للتنسيق مع المؤسسات العلمية الفرنسية ذات الاهتمام المشترك، ثم الانطلاق من مدينة مرسيليا إلى مدينة الإسكندرية، وصولاً إلى القاهرة. ومن هناك كان من المقرر أن ينضم هورنمان إلى إحدى قوافل الحجيج المتجهة نحو فزّان عبر واحة سيوة مرورًا بأوجلة. وبعد الوصول إلى فزّان، تستكمل الرحلة باتجاه برنو وكاسينا في السودان الغربي، لتنتهي في غامبيا، ومنها تكون عودته إلى أوروبا.(الكاسح، 2023،ص14)

انضم فريدريك هورنمان إلى قافلة متجهة إلى فزّان في الخامس من سبتمبر عام 1798م، وانطلقت القافلة في اليوم التالي عبر طريق الحج المؤدي إلى واحة سيوة، التي بلغوها في الحادي والعشرين من الشهر نفسه. وبعد إقامة استمرت ثمانية أيام، استأنفت القافلة رحلتها نحو أوجلة. وفي اليوم الرابع من المسير، تعرضت القافلة لهجوم من نحو ثلاثمائة رجل من سكان سيوة الذين حاولوا القبض على هورنمان بعد أن تكشفت لهم هويته الحقيقية، غير أنّه تمكن من تجاوز الموقف بإقناع القافلة بأنه مسلم.(هورنمان–جورون، ص32) وتجدر الإشارة إلى أن هورنمان لم يذكر أي حوادث اعتداء أخرى على القافلة أثناء طريقها إلى أوجلة، وهو ما يُستدل منه على حالة الاستقرار السياسي النسبي في جنوب برقة خلال تلك الفترة.(هورنمان، 1968، ص ص51–58)

والجدير بالذكر أن ولاية طرابلس الغرب كانت قد مرت بمرحلة حرجة قبل عام 1795م؛ إذ شهدت منذ تولي علي باشا القرمانلي الحكم (1754–1793م) أوضاعًا مضطربة، لاسيما في إقليم برقة الذي عانى من صراعات قبلية متكررة، وانتشار الأوبئة، وتزايد نشاط قطاع الطرق،(يوسف،1988،ص288) الأمر الذي انعكس في غياب الاستقرار السياسي بالمنطقة، كما أشرنا سابقًا. غير أنّ الأوضاع تغيّرت مع صعود يوسف باشا القرمانلي إلى السلطة، حيث تمكن من فرض سيطرته على ولاية طرابلس الغرب بأسرها بما في ذلك إقليم برقة،(كولافولايان، 1988، ص41) وهو ما يفسّر حالة الاستقرار النسبي التي عايشها الرحالة فريدريك هورنمان خلال مسيره من واحة سيوة إلى أوجلة.

إن ما أورده فريدريك هورنمان بشأن مسيره إلى أوجلة يعكس بوضوح حالة الاستقرار السياسي التي سادت إقليم برقة في أواخر القرن الثامن عشر؛ فقد أشار إلى أنّ القافلة مضت بخطوات متأنية من دون تعجل أو مضايقات، مؤكدًا أنّه شعر وكأنّه في "بلد صديق". وقبل بلوغ أوجلة توقفت القافلة في موجابرا (جالو حاليًا)، حيث حظيت باستقبال مهيب من الأهالي، ولم يرد في روايته ما يدل على اضطرابات أو تجاوزات، الأمر الذي يعكس الطابع الآمن للمنطقة. كما أبرز هورنمان المكانة الإدارية لأوجلة بوصفها عاصمة واحات الجنوب البرقاوي، إذ أوفد بك بنغازي المقيم فيها قوة من الجنود لتقدير الضرائب على القافلة، في دلالة على وجود سلطة محلية منظمة. ويضيف هورنمان أن سكان أوجلة كانوا يركزون على تجارة القوافل أكثر من الزراعة، مشيرًا في الوقت نفسه إلى حادثة اعتقد فيها رجال القافلة أنهم تعرضوا لمطاردة، ليتضح لاحقًا أنّها قوة تابعة لبك بنغازي أطلقت أعيرة نارية في إطار الرقابة الأمنية،(هورنمان،1968،ص58–64) وهو

ما يكشف عن حرصه على ضبط النظام ومنع أي تجاوزات في منطقة نفوذه، بما يعكس أهمية الاستقرار السياسي في تأمين طرق القوافل وتيسير الحركة التجارية.

تعكس رواية فريدريك هورنمان عن رحلته إلى أوجلة عام 1798م ملامح الاستقرار السياسي النسبي الذي شهدته برقة في أواخر القرن الثامن عشر، وذلك بعد مرحلة طويلة من الاضطراب في عهد علي باشا القرمانلي. فقد تمكن يوسف باشا عند توليه الحكم من بسط سيطرته على الإقليم وإعادة تنظيم شؤونه، وهو ما تجلّى في انتظام حركة القوافل، وغياب الحوادث الأمنية، ووجود سلطة محلية ممثلة في بك بنغازي التي اهتمت بفرض الضرائب وضبط الأمن. ويكشف ذلك عن تحوّل برقة من بؤرة اضطراب إلى فضاء أكثر أمنًا، الأمر الذي ساعد على تنشيط تجارة القوافل وربطها بالسلطة المركزية في طرابلس الغرب.

وإذا كان استقرار برقة في أواخر القرن الثامن عشر قد أسهم في تعزيز سلطة يوسف باشا القرمانلي وربط الإقليم بالمركز في طرابلس، فإن مطلع القرن التاسع عشر شهد تحوّل هذا الاستقرار إلى عنصر جذب للقوى الدولية الكبرى. فقد أصبحت ولاية طرابلس الغرب مجالًا لتنافس فرنسي–بريطاني متصاعد، بحكم موقعها الاستراتيجي واتصالها بخطوط الملاحة في البحر المتوسط، في الوقت الذي أخذت فيه المصالح الأمريكية تترسخ مع ازدياد نشاط الأسطول الطرابلسي. وفي خضم هذه المعادلات، أوفدت بريطانيا القبطان بلاكير عبر بعثة بحرية رسمية لاستطلاع الأوضاع العسكرية في الولاية، في خطوة عكست وعي القوى الأوروبية والأطلسية بالدور المحوري الذي باتت تلعبه طرابلس الغرب في التوازنات الإقليمية والدولية.

يُظهر وصف بلاكير ملامح البنية السياسية والعسكرية في ولاية طرابلس، إذ يوضح أن البلاد كانت مقسمة إلى ثلاث أقاليم رئيسة، وبما أن محور البحث هو إقليم برقة فقد ذكر بلاكير أن إدارة المراكز الحضرية الكبرى مثل درنة كانت غالبًا تُناط بالابن الأكبر للباشا أو بأحد ضباطه الموثوقين، بينما اتسمت علاقة السلطة المركزية بالقبائل البدوية بطابع القوة والردع عبر حملات تأديبية متكررة. (روفيري، 2014، ص48) كما يكشف عن محدودية التحصينات الدفاعية في المدن الرئيسة؛ فدرنة لم تتجاوز سورًا متداعيًا وقلعة بخمس مدافع، في حين لم تكن بنغازي سوى مدينة محصّنة بسور وقلعة صغيرة قرب البحر بثمانية مدافع، وهو ما يعكس ضعفًا واضحًا في القدرات الدفاعية للولاية. وتتجلى أهمية هذه المواقع في إدراك القوى الأوروبية لقيمة درنة كميناء لتزويد الأساطيل بالمؤن والمياه، وهو ما تأكد بتزويد أسطول اللورد كيث عام 1801، ومحاولة القائد الفرنسي "غانتوم" النزول بها سنة 1799 دعمًا لحملة بونابرت(1798–1801) (Cole, 2007,p45) الأمر الذي رفضه الباشا خشية التوسع الفرنسي. كما أبرز بلاكير المزايا التجارية والسياسية لبنغازي باعتبارها الميناء الرئيس لإقليم البنتابوليس (برقة)، وأشار إلى الأهمية الجغرافية لخليج سرت رغم سمعته الملاحية الخطرة. ومن خلال هذه المعطيات، استنتج بلاكير أن الولاية مثّلت منطقة ذات بنية دفاعية هشة، متداخلة مع القوى القبلية المحلية، وفي الوقت نفسه موضع أطماع أوروبية متزايدة.(Blaquiere, 1813,p4–10)

يؤكد بلاكير أن إقليم برقة، المشار إليه بميناء بنغازي، يمثل نقطة استراتيجية بالغة الأهمية لتأمين الإمدادات لبريطانيا خلال الحروب النابليونية، مستندًا في ذلك إلى عاملين رئيسيين يتعلقان بالموارد والموقع الجغرافي. أولًا، من حيث الموارد، يشير بلاكير إلى أن ميناء بنغازي يمكن أن يكون مركزًا لتصدير الخيول والبغال عالية الجودة المخصصة للاستخدام العسكري، وهي موارد كانت بريطانيا تعاني من ندرتها وارتفاع تكلفتها في مناطق مثل صقلية واليونان. وتتميز هذه الحيوانات بقوتها وخفة حركتها رغم صغر حجمها، ما يجعلها مناسبة للخدمة العسكرية. ثانيًا، من ناحية الموقع، يبرز

قرب بنغازي من القواعد البريطانية في صقلية، إذ تفصلها عن سيراقوسة رحلة بحرية تستغرق ثلاثة أيام، وتُتيح الرياح السائدة إتمامها بسرعة وكفاءة، مما يضمن تدفق الإمدادات بشكل منتظم وموثوق. ويرى بلاكير أن استغلال هذا المورد المتميز مع الموقع الاستراتيجي، من خلال التفاوض المباشر مع حاكم طرابلس مدعومًا بوجود السفن الحربية وتقديم الهدايا الرمزية، قد يتيح تحقيق وفورات تصل إلى نحو 50% مقارنة بالأسعار المفروضة من الموردين في مالطا، وهو ما يعزز قدرة الجيش والبحرية البريطانيين على إدارة العمليات اللوجستية في البحر المتوسط بفعالية أكبر. (Blaquiere, 1813,p50–55)

يكشف بلاكير عن هشاشة المدن الساحلية في إقليم برقة، حيث اقتصرت إدارة درنة وبنغازي على ضباط موثوقين للباشا، فيما كانت التحصينات لا تتجاوز أسوارًا متداعية وقلعًا صغيرة، مما جعل هذه الموانئ أهدافًا سهلة لأطماع القوى الأوروبية، كما يتجلى ذلك في محاولات النفوذ الفرنسي والبريطاني لتأمين مواقع استراتيجية لتزويد الأساطيل بالمؤن والمياه. وفي المقابل، يظهر الجنوب البرقي كما وصفه هورنمان، بأنه أكثر استقرارًا، حيث اتسمت الواحات مثل جالو وأوجلة بعلاقات سلمية وتعاون متبادل بين القبائل والسلطة المركزية، ما سمح بسير القوافل وانتظام رحلات الاستكشاف دون اضطراب. ومن هذا التباين ينبثق المشهد المثير لإقليم برقة: ساحل هش البنية وغني بالمصالح الاستراتيجية، وجنوب متماسك داخليًا ولكنه بعيد عن نزاعات القوى الخارجية، ليشكل بذلك ولاية متناقضة في هشاشتها الدفاعية وأهميتها السياسية، ومتعددة الأوجه في طبيعتها الاجتماعية والجغرافية.

وصل الأخوان بيتشي إلى إقليم برقة في 12 يناير 1822م، عقب رحلة استغرقت شهرين وسبعة أيام انطلقت من مدينة طرابلس في 5 نوفمبر 1821م. وعند وصولهما إلى مدينة بنغازي سجلا ملاحظاتهما حول طبيعة الحياة الاجتماعية والعمرانية، حيث وصفا مساكن الأهالي بأنها غير نظيفة، كما أشارا إلى قدرة ميناء المدينة على استقبال السفن الكبيرة. وقد أفادا بأن قصر بي بنغازي، خليل في عام 1822م، كان قائماً عند مدخل الميناء على هيئة بناء مربع الشكل تحيط به أربعة أبراج، ثلاثة منها مزودة بالمدافع، في حين خُصص البرج الرابع لحريم الحاكم. ومن جهة أخرى تشير رواية الأخوين بيتشي إلى أن البنية السياسية والإدارية في برقة مطلع القرن التاسع عشر تجسدت في شخص بي بنغازي خليل، الذي جمع بين السلطات المدنية والعسكرية والقضائية في آن واحد. حيث عكس لقاؤهما به داخل مقره، بحضور نائب القنصل البريطاني روسيني، في الوقت الذي كان فيه البي يجمع الضرائب من كبار الموظفين، طبيعة ممارسة السلطة المحلية القائمة على المركزية الشديدة. كما أبرزت ملاحظاتهما أن عملية جمع الضرائب كانت تمثل أحد أهم أدوات السيطرة السياسية، رغم ما شابها من صعوبات بسبب فقر السكان، الأمر الذي دفع البي إلى اللجوء إلى العقوبات القاسية لترسيخ هيبته وضمان موارد البلاد.(بيتشي، 1996،ص ص 201–206)

يجدر التنويه إلى أنّ مطلع حكم يوسف باشا القرمانلي اتسم بقدر من الاستقرار والانفتاح الاقتصادي، غير أنّ هذا الوضع لم يستمر طويلاً؛ إذ سرعان ما تعرضت البلاد لضغوط خارجية متزايدة انعكست بصورة مباشرة على سياسات الحكومة القرمانلية. وقد تجلّى ذلك في فرض مزيد من الضرائب والرسوم على الأهالي لتغطية احتياجات القصر ومتطلباته، الأمر الذي ترافق مع اتباع نهج مركزي صارم في إدارة الشؤون الاقتصادية المحلية، وهو ما أسفر عن إلحاق أضرار بالغة بالسكان وأثقل كاهلهم بالالتزامات المالية.(حماد،2016،ص4)

يُستدل من رواية الأخوين أن المدينة كانت مسرحًا لتوترات دينية انعكست في احتجاجات موجّهة ضد السكان المسيحيين، وغالبيتهم من فئة التجار الأجانب. ويكشف هذا عن حالة من الحساسية تجاه الوجود غير المسلم داخل

النسيج الاجتماعي المحلي. كما أن ما أورده الأخوان من انتشار إشاعة حول نزول اليونانيين إلى الشاطئ وما تبعها من اندفاع الأهالي المسلحين نحو المكان (بيتشي، 1996، ص214)، يوضح مدى ترسخ الشعور بالريبة والتهديد الخارجي، وهو ما يشير إلى تداخل العوامل الدينية بالهاجس الأمني والسياسي في تشكيل ردود الفعل الشعبية.

توجه الأخوان بيتشي من بنغازي إلى درنة والتي كانت تمثل مقر إقامة البي محمد الأبن الأكبر لباشا طرابلس وحاكم المنطقة الممتدة مابين الحدود المصرية ومنطقة سيدي رافع(البيضاء حالياً) الواقعة على حسب تقدير الأخوان على مسيرة قرابة اليوم غرب مدينة درنة. (بيتشي،1996،ص299)

يجدر التنويه إلى أن إقليم برقة مثّل في العهد القرمانلي منفى داخلي لإبعاد أفراد الأسرة الحاكمة، إذ لجأ يوسف باشا القرمانلي، بعد انقلابه على شقيقه أحمد، إلى نفي الأخير إلى مدينة درنة وتعيينه واليًا على الحدود الشرقية للإقليم. غير أن أحمد لم يرضخ لهذا الوضع، فحاول القيام بثورة ضد شقيقه، إلا أن يوسف تمكن بدهائه من إحباطها، الأمر الذي دفع أحمد إلى الهروب نحو الإسكندرية حيث وافته المنية. ومع ذلك، لم تنطفئ جذوة التمرد داخل البيت القرمانلي، إذ عادت لتتجلى هذه المرة في شخص محمد ابن يوسف الأكبر، الذي كان يوسف قد أوفده سنة 1812م لقمع الاضطرابات في بنغازي ودرنة. غير أن تحركاته مثّلت بدورها مصدر تهديد محتمل لسلطة يوسف، ما اضطر الأخير إلى إبعاده عن مركز الحكم في طرابلس وتعيينه واليًا على بنغازي ودرنة، في محاولة لاحتوائه وإبعاده عن مركز القرار السياسي.(عبيدالله، 2013، ص27–28)

وهكذا يمكن القول: أنه خلال عهد علي باشا القرمانلي (1754–1793) اتسم الوضع السياسي في برقة بضعف قبضة السلطة المركزية واعتمادها الشكلي على الولاء، بينما كانت السيطرة الفعلية بيد القبائل المحلية التي فرضت حضورها على مسالك الصحراء والمدن الساحلية. وقد انعكس ذلك في انعدام الأمن وصعوبة التنقل وانتشار قطاع الطرق، إلى جانب تعرّض بنغازي لحصار متكرر من القبائل المجاورة وما نتج عنه من مجاعة ونزوح قبائل مهزومة مثل أولاد عبد إلى داخل المدينة، مما فاقم أزماتها الداخلية. ومع صعود يوسف باشا (1793–1832) بدأ الإقليم يشهد قدرًا من الاستقرار النسبي نتيجة إعادة تنظيم شؤونه وربطه بالمركز في طرابلس، غير أنّ هذا الاستقرار لم يلغِ جذوة التمرد، إذ مثّلت برقة فضاءً لإبعاد الخصوم داخل البيت القرمانلي؛ فنُفي إليها شقيق يوسف أحمد الذي حاول الثورة ضده قبل أن يُحبط مسعاه، كما أُبعد ابنه محمد إلى بنغازي ودرنة بعد أن أثارت تحركاته هناك شكوك والده بشأن طموحاته السياسية. وبذلك ظلّت برقة في العهد القرمانلي مسرحًا لتوازنات قبلية وصراعات أسرية متكررة، في الوقت الذي برزت فيه واحات الجنوب مثل أوجلة وجالو كمراكز أكثر استقرارًا، ساعدت على استمرار التجارة القافلية رغم الاضطرابات المحلية.

سقطت السلطة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب سنة 1835م، حينما أعادت الدولة العثمانية فرض سيطرتها المباشرة على الولاية من خلال حملة عسكرية بحرية تمثلت في أسطول مكوَّن من اثنتين وعشرين سفينة حربية تحمل على متنها ستة آلاف جندي نظامي بقيادة الفريق مصطفى نجيب باشا. وبهذا الانتقال انتهى الحكم المحلي للأسرة القرمانلية، لتدخل الولاية مرحلة جديدة عُرفت بالعهد العثماني الثاني (1835–1911م) .(ناجي،1970،ص170)

شهد إقليم برقة خلال فترة الحكم العثماني توافد العديد من الرحالة الإنجليز الذين حرصوا على تدوين ملاحظاتهم حول الأوضاع في الإقليم. وقد ركزت كتاباتهم على البنية السياسية والإدارية وطبيعة سيادة الدولة العثمانية، إلا أنها لم تغفل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل أنماط المعيشة، العلاقات القبلية، والأنشطة التجارية والزراعية. وتوفر هذه

الملاحظات رؤية معاصرة شاملة تسلط الضوء على توازنات القوى الداخلية في الإقليم، وتوضح كيفية تأثير الإدارة العثمانية على حياة السكان، مما يجعلها مصدراً قيّماً لدراسة البعد السياسي في سياق التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية.

في عام 1852م، وصل الرحالة جيمس هاملتون إلى مدينة بنغازي قادمًا من جزيرة مالطا على متن السفينة التجارية المسماة "بيس"، والتي كانت تقوم برحلات منتظمة بين مدينة بنغازي ومالطا. وقد قدّم هاملتون وصفًا دقيقًا للمساكن وأوضاع المدينة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وأشار إلى أن حكم الإقليم يعود غالبًا إلى تعيين من قبل القصر الحاكم في مدينة القسطنطينية، وفي بعض الحالات يتم التعيين بواسطة باشا طرابلس إذا كان الإقليم تابعًا له. وأوضح أن الحاكم الذي وجده في الإقليم آنذاك هو سليمان آغا، واصفًا إياه بأنه شخصية معروفة بين السكان وبارع في إدارة شؤون الإقليم، رغم أنه أمي لا يعرف القراءة والكتابة. كما نوّه هاملتون إلى أن البي يعاونه مجلس يتألف من القاضي والمفتي وعشرة أعضاء آخرين، مدعومين بقوة عسكرية متمركزة داخل المدينة، بينما اتخذت بقية الفرق العسكرية مقرها في القلعة الجديدة، التي تم تشييدها خصيصًا لإخضاع عرب الدواخل للسلطة والحكم المركزي. (هاملتون،2008،ص63–64)

الجدير بالذكر هنا أن ليبيا قد شهدت في العهد العثماني الثاني تحديات كبيرة للسلطة المركزية، وكانت هذه التحديات أكثر حدة في مواجهة البنى الاجتماعية القبلية في برقة والمناطق الداخلية من طرابلس مقارنة بالبنى الاجتماعية الحضرية في طرابلس والسواحل والمدن الأكثر التزامًا بالطاعة، نظرًا لاختلاف ظروف معيشتها ومستوى التنظيم المدني فيها. وكان دفع الضرائب دليلاً رئيسيًا على هذا الخضوع، بما يتوافق مع ما أشار إليه ابن خلدون بأن "الدولة لا يصلح حالها ولا يعلو مقامها إلا بالجباية". إلا أن البنى الاجتماعية البرقاوية قاومت هذا الواجب، ليس بسبب ثقله المادي فقط، بل أيضًا لما يحمله من ثقل معنوي يتعارض مع أعراف البداوة الحرة ومبادئ الفروسية والفحولة، إذ كان الإقرار بالدفع يُفسر باعتباره خضوعًا واعترافًا بسيادة السلطة الأخرى، حتى لو كان تمثلها وسيلة محدودة للربط والتنظيم لا أكثر. وقد تعززت هذه المقاومة بتمتع المجتمعات البرقاوية بما يشبه الاستقلال الذاتي في المراحل الأخيرة من الحكم القرمانلي، مما زاد شعورها بالقوة ودفعها إلى مقاومة محاولات السلطة المركزية لفرض التنظيم والانضباط في بدايات العهد العثماني الثاني. (آدم،2016،ص8) (الدروقي،2013،ص216)

غادر هاملتون مدينة بنغازي متوجهًا إلى قورينا، وبعد عدة أيام من وصوله، وتحديدًا في 10 أغسطس، قام بتقديم تحياته إلى البي أبوبكر حدوث البرعصي، الحاكم الفعلي للجبل الأخضر، والذي كان يقيم في قلعة القيقب الواقعة بين قورينا ودرنة. وقد أشار هاملتون إلى أن أبوبكر كان يتمتع بسيطرة قوية على الإقليم، وأن قبضته كانت حديدية، حيث كُلّف من قبل السلطة العثمانية بمهمة جباية الضرائب وإقرار الأمن. (هاملتون، 2008، ص118–119) ومن خلال مروره بالجبل الأخضر، سجّل هاملتون انتقادًا للحركة السنوسية ونعَتهم بالتعصب، كما وصف القبائل البرقاوية المقيمة في المنطقة بأنها تكنّ كراهية للأجانب، مرجعًا ذلك إلى مخاوفها من الأطماع والاعتداءات الاستعمارية.(فرج،2019،ص 170) وفي حديث هاملتون عن واحة أوجلة فذكر أنها تتبع لبنغازي مباشرةً حيث يأتي الكيخيا مرة في السنة لجمع الضرائب، وأما بالنسبة لشيخ الواحة عثمان الفضيل فهو شيخ تقليدي لايملك أية سلطات شرعية. واجبه يقتصر على كتابة التقارير إلى بي بنغازي في حالة حدوث الجريمة ثم ينتظر أوامره قبل إرسال المتهمين والشهود إلى بنغازي لمحاكمتهم.(هاملتون، 2008، ص285)

في يوم 30 ديسمبر 1860م، وصل الرحّالتان البريطانيان روبيرت سميث وأدوين أوغسطس إلى مدينة بنغازي، حيث سجلا ملاحظاتهما حول الأوضاع العمرانية والسياسية في المنطقة. فقد وصفا قلعة الحاكم في بنغازي بأنها آيلة إلى

التدهور، ولا تضم سوى ثكنة عسكرية واحدة وسجن. أما قلعتا المرج والقيقب، فأشارا إلى أنهما شُيدتا منذ نحو خمسة عشر عاماً على يد السلطات العثمانية، وتشغلهما بصفة دائمة قوة أو قوتان من الجيش النظامي التركي، وكان الغرض الأساس من إنشائهما مراقبة القبائل البدوية وإخضاعها، فضلاً عن دعم الحكام المحليين في تحصيل الضرائب. وفي معرض وصفهما لقلعة المرج، أوضحا أنها تتألف من مبنى رباعي الأضلاع محاط بأبراج ذات جدران مستديرة في الزوايا، وقد وُضع في كل برج مدفع قديم. أما الحامية، فقد قُدرت بنحو تسعين جندياً من سلاح الفرسان، وخمسين من المشاة، إلى جانب ثلاثة ضباط. وعند انتقالهما إلى دواخل برقة، وبالتحديد إلى منطقة الجبل الأخضر، أشارا إلى تعرضهما لمضايقات من قِبل اثنين من أتباع الطريقة السنوسية وتهديدهما، إضافة إلى تعرضهما في وقت سابق لحادثة سرقة. وقد دفعهما ذلك إلى اختبار فعالية الفرمان العثماني الذي ينص على حمايتهما، فتوجها إلى الحاكم في قلعة القيقب، المدعو لامين شتيوي، ورفعا إليه شكواهما. وقد تعهد الأخير بالقبض على السارق وإنزال العقوبة به، وبالفعل تم توقيفه. غير أن الشكوى المقدمة ضد أتباع السنوسية لم تلقَ أي إجراء نتيجة اعتراض الشيخ مصطفى، أحد وجهاء الحركة السنوسية. وبرغم إصرار الرحّالتين ومراسلتهما للقنصل البريطاني في بنغازي، فإن الحاكم اكتفى باستدعاء الرجلين ثم أمر بإرسالهما إلى بنغازي، غير أنه ادعى لاحقاً أنهما تمكنا من الفرار أثناء الطريق.(سميث–بروشير، 2021،ص69،53–129–133)

تكشف هذه الحادثة أن سلطة الدولة العثمانية في برقة كانت محدودة ومقصورة في الغالب على المراكز الساحلية وبعض القلاع العسكرية، بينما كانت السيطرة الفعلية على الدواخل، ولا سيما في الجبل الأخضر، بيد الحركة السنوسية التي فرضت نفوذها الديني والسياسي على القبائل. وبالتالي، يمكننا القول أن ما دوّنه الرحالة الإنجليز لم يكن مجرد مشاهدات عابرة، بل كشف عن طبيعة التوازنات الداخلية في برقة وحدود السلطة العثمانية أمام نفوذ القبائل والسنوسية. كما أظهر كيف مثّل وجود هؤلاء الرحالة اختبارًا عمليًا لمدى استجابة السلطات الحاكمة وتفاعل القوى المحلية مع العنصر الأجنبي. ومن هنا يبرز التساؤل حول الكيفية التي استقبلت بها تلك القوى المختلفة هؤلاء الرحالة، وهو ما يقودنا إلى تناول المحور التالي: موقف السلطات الحاكمة والقوى المحلية من الرحالة الإنجليز.

ثالثاً: ردود فعل السلطات الحاكمة والقوى المحلية.

في أواخر العهد القرمانلي برزت ظاهرة التعاون بين الحكام المحليين وبعض الرحالة الأجانب، إلا أن هذا التعاون لم يكن ثابتاً ولا شاملاً، بل اتسم بالانتقائية والتفاوت تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية السائدة. فقد جاءت هذه المرحلة في سياق تدهور سياسي واقتصادي واضح انعكس على قدرة السلطة المركزية على بسط نفوذها الكامل وضمان الأمن في مختلف أرجاء البلاد. ونتيجة لذلك، لم يكن من السهل على الرحالة أن يحظوا بحماية مطلقة أو تسهيلات متواصلة أثناء تنقلهم داخل الإقليم. لقد انحصر التعاون في الغالب في أشكال محدودة، مثل منح الحماية المباشرة لبعض الرحالة أو تزويدهم برسائل توصية موجهة إلى شيوخ القبائل المؤثرين في الدواخل، وهو ما يبرز اعتماد السلطة المركزية على القوى المحلية لضمان مرور هؤلاء الغرباء بأمان. غير أن هذه التسهيلات لم تكن متاحة للجميع، إذ واجه عدد من الرحالة عراقيل تتعلق إما بتردد الحكام في تقديم الدعم الكامل أو بتعقيدات الواقع القبلي الذي كثيراً ما فرض نفسه على مسارات الرحلات. (الزليتني، ص152–153)

ومن اللافت أن ممارسات الحماية لم تكن تجري بسهولة أو بآلية مؤسسية مستقرة، بل غالباً ما خالطتها المراوغة والانتقائية، ما يعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين السلطة المركزية الضعيفة والقوى الاجتماعية المحلية القادرة على التأثير

في حركة الأجانب.(حميد،1990،ص231) وهكذا يمكن القول إن تعامل الحكام القرمانليين مع الرحالة عكس إلى حد كبير صورة الوضع السياسي والاقتصادي المضطرب الذي ميز أواخر عهدهم، حيث لم يكن التعاون سوى استجابة ظرفية تحكمها اعتبارات النفوذ والمصلحة أكثر مما تحكمها رؤية منظمة أو ثابتة.

يلاحظ أن موقف الولاة العثمانيين من نشاط الرحالة الأوروبيين في ليبيا لم يكن مطابقاً لموقف الحكام القرمانليين، بل اتسم بقدر من التباين والتدرج تبعاً لاعتبارات أوسع. ففي حين ارتبط تعامل القرمانليين في الغالب بظروف محلية تعكس موازين القوى الداخلية وضعف السلطة المركزية في أواخر عهدهم، فإن موقف الولاة العثمانيين كان يتحدد بدرجة أكبر وفق مصالح الدولة العثمانية وعلاقاتها المتشابكة مع القوى الأوروبية.

لقد نظر الولاة إلى الرحالة باعتبارهم أحياناً وسطاء محتملين للتواصل أو جسوراً غير رسمية للتأثير السياسي والاقتصادي، وفي أحيان أخرى كمصادر للريبة والتهديد، وذلك تبعاً لهوية الدولة الأوروبية التي ينتمون إليها ومدى تقاطع مصالحها أو تضاربها مع المصالح العثمانية في المنطقة. ومن هنا لم يكن الموقف العثماني واحداً أو ثابتاً، بل خضع لحسابات دقيقة ترتبط بالتوازنات الإقليمية والدولية، وهو ما يجعل التمييز بين نهج الولاة العثمانيين ونهج الحكام القرمانليين ضرورياً لفهم طبيعة التعامل مع ظاهرة الرحالة في السياق الليبي العثماني.(الزليتني، ص162)

ومع ذلك، فإن الإدارة العثمانية لم تترك حركة الرحالة والبعثات الكشفية تسير دون ضوابط، بل عملت على إخضاعها لقوانين وتشريعات محددة هدفت إلى ضبط هذا النشاط وتنظيمه بما يتوافق مع مقتضيات الأمن والسيادة. فقد كانت البعثات تخضع لمراقبة دقيقة من قبل السلطات المحلية، حيث وُضعت لها شروط وإجراءات تضمن متابعة تحركاتها وتقييدها بإطار رسمي يحد من أي تجاوز محتمل.(عبدالكريم، 2013،ص107)

وبحسب ما نصّت عليه القوانين العثمانية، كان يتعيّن على كل من يرغب في دخول الولايات العثمانية أو مغادرتها الحصول على إذن رسمي بالرحلة من الجهات المختصة، وذلك بعد أن يُختم جواز سفره من القنصلية التابع لها. ولم يكن منح هذه التصاريح يتم بشكل تلقائي أو سريع، بل كان يستغرق مدة طويلة تتخللها مراسلات واستفسارات متبادلة بين الوالي في الولاية المعنية والدوائر المركزية في الدولة. كما أن الدولة العثمانية لم تكن تمنح "تذكرة المرور" لكل من يطلبها، بل كانت تدرس كل حالة بعناية لتقدير ما إذا كانت الرحلة تتوافق مع المصالح العليا للدولة أو تنطوي على مخاطر أمنية أو سياسية.(نوفل،1883،ص531)

كان موقف السكان المحليين من نشاط الرحالة في أواخر القرن الثامن عشر، أي في المراحل الأخيرة من العهد القرمانلي، في الغالب موقفاً ودياً، حيث أبدت معظم المجتمعات التي زارها هؤلاء الرحالة ترحيباً وتعاطفاً مع وجودهم، الأمر الذي سهل عليهم متابعة رحلاتهم وتسجيل مشاهداتهم. أما خلال العهد العثماني الثاني، فقد ظل الموقف العام للسكان غير معارض في معظم الأحيان، إذ لم يُنظر إلى الرحالة باعتبارهم تهديداً مباشراً، بل جرى التعامل معهم في إطار من التسامح أو الحياد الحذر.(الزليتني،2019،ص ص 211–215)

ومع ذلك، فقد تميز موقف الطريقة السنوسية في عهدي محمد بن علي السنوسي والمهدي السنوسي بقدر من الخصوصية، إذ اتسمت الطريقة السنوسية، على الرغم من طابعها السلمي والروحي، بالريبة والحذر تجاه نشاط الرحالة الأوروبيين. ففي بعض الحالات، تحولت هذه الريبة إلى مواقف عدائية أو عنيفة، خصوصاً عندما واجه السنوسيون هؤلاء الرحالة بالصدفة في مناطق نفوذهم.(رايت، 2013،ص 18) إن هذا الموقف المتوجس من الرحالة الأوروبيين كان يستند إلى إدراك عميق لمخاطر الوجود الأجنبي في المنطقة، خاصة في ظل اشتداد الأطماع الاستعمارية في ليبيا وشمال

أفريقيا عموماً. ومن ثم، فإن مراقبة السنوسية لتحركات الرحالة واعتبارها مشبوهة تعكس وعياً سياسياً وأمنياً أكثر مما تعكس نزعة دينية متعصبة أو عداءً عرقياً. (رجب، 2019، ص171)

لقد كان للصراعات القبلية في إقليم برقة أثر مباشر في تعطيل مسارات العديد من الرحالة، حيث فرضت هذه النزاعات الداخلية بيئة غير مستقرة حالت دون تمكن الرحالة من متابعة رحلاتهم بيسر وأمان. هذا الوضع لم يقتصر تأثيره على الرحالة فحسب، بل امتد ليثير مخاوف السلطات العثمانية ذاتها. (الزليتني، 2019،ص462)

وهكذا يمكننا القول، إن تتبع مواقف السلطات القرمانلية والعثمانية والسكان المحليين والسنوسية من نشاط الرحالة الأجانب يوضح أن الظاهرة لم تكن مجرد حركة كشفية أو ثقافية، بل كانت انعكاساً مباشراً لمعادلات القوة والسياسة في السياق الليبي العثماني. فقد مثّل التعاون المحدود في أواخر العهد القرمانلي مؤشراً على ضعف السلطة المركزية واعتمادها على التوازنات القبلية لضمان مرور الرحالة، في حين جسّد النهج العثماني محاولة أكثر انتظاماً لإخضاع هذه الحركة لمنظومة قانونية ورقابية مرتبطة بالمصالح العليا للدولة. أما السكان المحليون، فقد اتسمت مواقفهم بالتسامح أو الحياد غالباً، باستثناء الموقف السنوسي الذي ارتكز إلى رؤية واعية تدرك خطورة التغلغل الأجنبي في ظل تزايد الأطماع الاستعمارية. وبين هذه التباينات، لعبت الصراعات القبلية دوراً حاسماً في إضعاف فرص الرحالة وتعطيل مساراتهم، بما يعكس هشاشة البنية الداخلية للدولة والمجتمع على حد سواء.

الخاتمة

1. تكشف الدراسة، من خلال كتابات الرحالة الإنجليز بين عامي 1765 و1860م، أن إقليم برقة لم يكن مجرد فضاء جغرافي عابر، بل ساحة سياسية واجتماعية عكست هشاشة السلطة المركزية وتنامي نفوذ القوى المحلية.

2. أبرزت النصوص أن الإقليم كان ميدانًا لصراع متكرر بين السلطة المركزية العثمانية الساعية لفرض هيبتها، والقبائل المحلية التي امتلكت زمام الداخل، في ظل إدارة عثمانية محدودة الإمكانيات، وواقع فرضته قوة الحركة السنوسية في العمق البرقاوي.

3. جاءت مشاهدات الرحالة الإنجليز مدعومة بجهود الجمعية الملكية الجغرافية والبحرية البريطانية، لتؤدي دورًا مزدوجًا بين الرصد العلمي والتوظيف السياسي، مما جعلها مصادر ذات قيمة توثيقية واستراتيجية في آن واحد.

4. أوضحت الدراسة أن الاستقرار النسبي في عهد يوسف باشا القرمانلي لم يُلغِ قابلية الإقليم للتحول إلى بؤرة نفوذ متنازع عليها، حيث أدى ضعف التحصينات الساحلية مقابل تماسك الواحات الداخلية إلى جعل برقة هشة دفاعيًا لكنها متماسكة اجتماعيًا.

5. في العهد العثماني الثاني، كشفت ملاحظات الرحالة عن محدودية الهيمنة العثمانية، وهو ما أدركه الإنجليز الذين تعاملوا مع تلك المعلومات كمادة استراتيجية ذات أهمية سياسية.

6. عكست مواقف السنوسية، رغم ما بدا فيها من تحفظ أو تصلب، وعياً سياسياً عميقاً بخطر التغلغل الأجنبي، وليس مجرد انغلاق ديني كما قد يُتصور.

7. يتضح من التحليل أن برقة كانت عقدة استراتيجية في الجغرافيا العثمانية، شكلت بوابة لتنافس القوى الدولية، ومسرحًا لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي.

8. تمثل نصوص الرحالة أرشيفًا سياسيًا ثمينًا لا يقتصر على الوصف الجغرافي، بل يدعو إلى إعادة قراءة تاريخ برقة بمنهج نقدي يُبرز دورها المركزي في فهم نظام الحكم والتوازنات الإقليمية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

1. موري، إتيليو ، *الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي*، ترجمة خليفة التليسي، المنشأة العامة للنشر، ط2 1984م.
2. روسي، إتوري ، *ليبيا منذ الفتح الإسلامي حتى سنة 1911*، ترجمة *خليفة التليسي*، الإسكندرية، دار الكتاب، 1991
3. فرج، أحمد رجب، *أراء الرحالة الأوروبيين في الحركة السنوسية 1852–1930*، ندوة السنوسية من الزاوية إلى الدولة 1841–1969، أعمال الندوة العلمية الثانية المنعقدة بالجغبوب، 2019.
4. الدجاني، أحمد صدقي، *أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر*، طرابلس، دار المصراتي، د.ت.
5. حماد، أحميدة سالم، *الروابط الاقتصادية المتبادلة بين السلطات القرمانلية والمجتمع الطرابلسي في أواخر العهد القرمانلي*، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية جامعة بنغازي، المرج، العدد13، 2016م.
6. الدروقي، أمساعد، *برقة بين السيطرة العثمانية والقوى المحلية والأطماع الأجنبية 1835–1911*، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2013م.
7. جوزيف، أنتوني ، *ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835–1911*م، ترجمة يوسف حسن العسلي، طرابلس، دار الفرجاني، ط1 1975م
8. بيتشي، *الأخوان بيتشي والساحل الليبي 1821–1822*، ترجمة الهادي مصطفى أبولقمة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1 1996م.
9. رايت، جون ، *انبثاق ليبيا*، ترجمة الطيب الزبير، طرابلس، دار الفرجاني، 2013م.
10. هاملتون، جيمس ، *تجوال في شمال أفريقيا*، ترجمة: إبراهيم المهدوي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2008م.
11. ويلارد ، جيمس ، *الصحراء الكبرى*، طرابلس، مكتبة الفرجاني، ط1 1967
12. عبدالكريم، راقي محمد ، *المصالح الأوربية في ليبيا 1835–1911*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، 2011
13. روبيرت مردوخ سميث– ادوين أوغوستوس بورشير، *تاريخ الاكتشافات الأخيرة في كيريني*، ترجمة حسين حمد الفقيه، القاهرة، الكون، ط1 2021م.
14. الجواشي، سارة مفتاح ، *الحرب الليبية الأمريكية 1801–1805*م، مجلة كلية الآداب جامعة الزاوية، المجلد 1، العدد 38، 2022.
15. الزنتاني ، سعاد منصور علي ، *النشاط التجاري لميناء بنغازي في العهد العثماني الثاني 1835–1911*، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة قاريونس، 2011م.
16. فيرو ، شارل ، *الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي*، ترجمة محمد عبدالكريم الوافي، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ط3 1994.
17. الكاسح، عبدالله إبراهيم ، *نشاط الرحالة الألمان في ولاية طرابلس الغرب في الفترة من 1835–1911*م، رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – فرع الجبل الأخضر، 2023م

18. بن إسماعيل، عمر علي ، *انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795–1835*، طرابلس، مكتبة الفرجاني، ط1 1966
19. كورو، فرانشيسكو ، *ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني*، ترجمة خليفة التليسي، طرابلس، المنشأة العامة، 1984م.
20. روفيري، فرنشيسكو ، *عرض للوقائع التاريخية البرقاوية 1551–1911*، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، بنغازي، برنيتشي، ط2 2014م.
21. حميد، فريال قاسم ، *الرحلات الاستكشافية الانكليزية عبر الأراضي الليبية بين عامي 1818–1852م*، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا، جامعة قاريونس، 1990م.
22. فريدريك هورنمان– ألكسندر جوردون، *رحلتان عبر ليبيا* ، ترجمة دار الفرجاني، طرابلس، مكتبة الفرجاني.
23. هورنمان، فريدريك ، *الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام 1797م*، ترجمة مصطفى محمد جودة، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1968م.
24. برنيا، كوستانزيو ، *طرابلس من 1510–1850* ، ترجمة خليفة التليسي،مصراته، دار الجماهيرية، 1985م
25. كولافولايان، *أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي*، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ط1 1988م.
26. عبيدالله، محمد محمود ، *برقة وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، 2013م.
27. عبيدالله، محمد محمود ، آمغونن، عبدالحميد رمضان ، *مدينة درنة في كتابات الفرنسيين والإنجليز 1706–1811*، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، البيضاء، جامعة عمر المختار – كلية الآداب، المجلد 43، العدد1، 2025.
28. م بازامة، حمد مصطفى ، *بنغازي متصرفيك: تاريخ برقة في العهد القرمانلي*، لبنان، دار الحوار الثقافي، ط1 1994م.
29. ناجي، محمود ، *ولاية طرابلس الغرب*، ترجمة عبدالسلام آدهم، محمد الأسطى، بنغازي، منشورات الجامعة الليبية، 1970.
30. الزليتني، ميلاد أمحمد ، *الصعوبات البشرية التي واجهت الرحالة العرب والأوربيين عند عبورهم الأراضي الليبية في فترة مابين عامي 1789–1923*، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 13، 2019.
31. الزليتني، ميلاد أمحمد ، *موقف السكان الليبيين من نشاط الرحالة العرب والأوربيين في فترة مابين 1798–1925*، مجلة البحوث الأكاديمية، ليبيا، العدد 13، 2019م.
32. الزليتني، ميلاد أمحمد ، *موقف السلطات الحاكمة في ليبيا من نشاط الرحالة العرب والأوربيين في ليبيا في الفترة مابين 1798–1923*، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراته، العدد الأول، د.ت.
33. نوفل، نعمة الله ، *الدستور*، بيروت، المطبعة الأدبية، 1883
34. بروشين، نيكولاي ، *تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين*، ترجمة عماد حاتم، لبنان، دار الكتاب الجديد، ط2 2001.

35. يوسف، وليد خالد ، حكم *الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب 1711–1835م*، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العراق، المجلد 19، العدد 6، 2012.

36. آدم، وليد شعيب ، *علاقة مشايخ برقة بالسياسة الجبائية للسلطة العثمانية خلال العهد العثماني الثاني*، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي– المرج، المرج، العدد15، 2016م.

37. محمد، ياسمينة مصباح ، *دور القنصليات والممثليات الأجنبية في إيالة طرابلس الغرب في العهد القرمانلي*، رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء، جامعة عمر المختار –كلية الآداب، 2003.

ثانياً: المصادر والمراجع الإنجليزية

38. Blaquiere, Edward, *Letters Form The Mediterranean*, Containing a Civil and Political Account Of Sicily, Tripoli, Tunis, And Malta, VOL II, Henry CO, 1813.

39. Eullendorf, James Bruce OF Kinnaird, He Scotish Historical Review32, 1953.

40. Wright, G. R. H., *James Hamilton in Tripoli, 1855–1856*. The strange sequel to Wanderings in North Africa, Cambridge, Libyan Studies: Cambridge University Press, No: 37, 2006

41. Reid, J. M., *Traveller Extraordinary: He Life of Jams Bruce of Kinnaird*, New York, 1968

42. James Bruce of Kinnaird, Esq., , *Travels to Discover the Source of the Nile, in the Years 1768, 1769, 1770, 1771, 1772, and 1773, i,* Vol. 1, Edinburgh: Printed by J. Ruthven, for G. G. J. and J. Robinson, Paternoster-Row, London, MDCCXC

43. Cole, Juan, Napoleon's *Egypt: Invading the Middle East*, New York: Palgrave Macmillan, 2007.

44. Rekowska, Monka, *In Pursuit of ancient Cyrenaica: Two hundred Years of Exploration Against the history of Archaedogy in Europe 1706-1911,* Translatedy Anna Kijak Oxford, Archaeo Press Publishing Ltd

45. Smith, R. Murdoch, E.A. Porcher, *History of the Recent Discoveries at Cyrenaica in 1860-1861*, London, 1864.